مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: مسار العلاقات الصينية الهندية بعد عام 2013 : الفرص والتحديات
اسم الكاتب: أ.د. منى هاني محمد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/446
تاريخ الاسترداد: 2026/05/12 04:12 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Issue (64) **December** (2022) **ISSN:** 1815-5561 **E-ISSN:** 2521-912X

The Path of China-India Relations After 2013: Opportunities and Challenges

Prof. Dr. Mona Hani Mohammed
Egypt/ Cairo University/ political science, International Relations major, Lecturer at the Faculty of Economics and Political Science
mona.mohammed@feps.edu.eg

Receipt date:16/11/2021 accepted date:2/2/2022 Publication date: 1/12/2022

https://doi.org/10.30907/jcopolicy.vi64.571
This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

Abstract:
China and India are considered both rising countries, and both are among the world's most populous and fastest growing economies. The long-term growth of both China and India has reinforced the importance of their bilateral relationship. The relations between China and India are complex, as relations between them have undergone great changes during the past seven decades, ranging from friendship to hostility. This study proceeds from the hypothesis that the nature and path of Sino-Indian relations after 2013 are affected by several factors and variables, some of which represent opportunities, others represent challenges and obstacles. Several opportunities have contributed to the reformulation of bilateral relations in terms of mutual gains and enhancing cooperation in various fields, especially economy. However, there are still set of challenges and restrictions that have not been reached with radical solutions which prevent the development of bilateral relations to the desired level. The study also concludes that it is the responsibility of the two countries to work together to reduce their succession, get rid of the burden of the past, and push the rapprochement and bilateral cooperation to its highest levels.
Key words: China, India, opportunities, challenges, future prospects.

مسار العلاقات الصينية الهندية بعد عام ٢٠١٣: الفرص والتحديات

أ.د.منى هاني محمد
جمهوريةُ مصر العربية/ جامعة القاهرة / العلوم السياسية/ تخصص العلاقات الدولية/ مدرس في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
mona.mohammed@feps.edu.eg

تاريخ الاستلام:١٦/١١/٢٠٢١ تاريخ قبول النشر:٢/٢/٢٠٢٢ تاريخ النشر:١/١٢/٢٠٢٢

الملخص:
تعد الصين والهند عملاقان صاعدان، وكلاهما من أكثر دول العالم سكانًا وأسرعهم نموًا اقتصاديًا. وقد ساهم النمو بعيد المدى في كل من الصين والهند في تعزيز أهمية علاقتهما

الثنائية. وتتسم العلاقات بين الصين والهند بالتعقيد، إذ مرت العلاقات بينهما بتغيرات كبيرة خلال العقود السبعة الماضية تراوحت بين الصداقة والعداء. وانطلقت الدراسة من فرضية مفادها أن طبيعة العلاقات الصينية الهندية ومسارها بعد عام ٢٠١٣ تأثرت بجملة من العوامل والمتغيرات مَثلت بعضها فرصاً وأخرى تحديات وعوائق. فقد ساهمت عدد من الفرص في إعادة صياغة العلاقات الثنائية من حيث المكاسب المتبادلة وتعزيز التعاون والتقارب في المجالات المختلفة وخاصةً الاقتصادية، إلا أنه بالرغم من ذلك لاتزال توجد مجموعة من التحديات والقيود التي لم يتم التوصل لحلول جذرية بشأنها تحول دون تطور العلاقات الثنائية إلى المستوى المنشود. كما توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أنه يقع على عاتق البلدين العمل معاً على تقليص خلافتهما والتخلص من عبء الماضي ودفع التقارب والتعاون الثنائي إلى أعلى مستوياته.

الكلمات المفتاحية: الصين، الهند، الفرص، التحديات، الآفاق المستقبلية.

المقدمة:

تعد العلاقات الصينية الهندية واحدة من أهم العلاقات الثنائية ليس فقط على مستوى منطقة أسيا وإنما على مستوى العالم ككل. وتنبع أهمية هذه العلاقات بالنظر الى أن الصين والهند عملاقان صاعدان، وأكثر دول العالم سكاناً وأسرعها نمواً اقتصادياً. كما أن إدراك كل منهما لنفوذ بعضهما بعض، ومدى أهمية الطرف الأخر ووزنه، سيؤثر في الطريقة التي ستدار بها السياسة الدولية في القرن المقبل، وسيكون لها تداعيات إقليمية ودولية واضحة. ومن هنا برزت وتعززت مدى أهمية العلاقات الثنائية بين الصين والهند وطبيعتها لما لها من تداعيات بالغة ومؤثرة.

ومن الجدير الإشارة إليه في البداية، أنه عادةً ما تبدأ المناقشات حول العلاقات الصينية الهندية في الغالب من قبل واحدة من مدرستين فكريتين مختلفتين، بل متناقضتين. إذ تتخذ أولهما وجهة نظر "واقعية"، واصفة أن كل واحدة من القوتين الناشئتين سوف تناضل من أجل الهيمنة في القارة الآسيوية بل وتميل إلى وصف العلاقات والتفاعلات بين البلدين بأنها معادية. وقد يؤدي ذلك إلى مواجهة عسكرية بين الدولتين، أو على الأقل إلى عسكرة

المنطقة بشكل كبير. ويتم احتواء الحرب فقط لأن كلا البلدين يمتلكان أسلحة نووية ويعملان على زيادة قدراتهما في الحرب التقليدية.

بينما تتخذ المدرسة الفكرية الثانية منظورًا ليبراليًا، إذ تنظر إلى الصين والهند كسوقين ناشئتين رئيسيتين في عالم يتزايد في الترابط أكثر فأكثر، إذ تدعم التجارة والتبادل التجاري التعايش السلمي. وأن هناك العديد من المجالات التي تتعاون فيها الصين والهند، على الرغم من أنه لا يوجد تقدم كبير في بعض الجوانب، وهذا ما يمكن ملاحظته عند النظر في الطريقة التي يتعامل بها الجانبان مع قضية الحدود. ولذلك ترى هذه المدرسة أن الثقة متغيرًا مهمًا للتعاون المستدام، وتمثل هذه الثقة، أو بالأحرى الافتقار إليها، عاملاً حاسمًا في طبيعة العلاقات بين الصين والهند.

وانطلاقاً من هاتين المدرستين يمكن القول أنه في ظل صعود البلدين ك عملاقين صاعدين، كان هناك العديد من العوامل التي دفعت مسار العلاقات الصينية الهندية وطبيعتها إلى مرحلة جديدة تتميز بالتعاون والتقارب في العديد من المجالات خاصةً في المجال الاقتصادي، وهو ما يمكن أن نطلق عليه فرصاً. ولكن على الرغم من ذلك توجد أيضاً عدد من التحديات والقيود الرئيسة التي تحول دون تطور هذه العلاقات الثنائية إلى المستوى المنشود.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال ارتباطها بأحد المسائل المعقدة في السياسة الدولية، فالعلاقات الصينية الهندية واحدة من أهم العلاقات الثنائية ليس فقط على مستوى منطقة أسيا وإنما على مستوى العالم ككل، وذلك بوصفهما أكثر دول العالم سكاناً وأسرعها نمواً اقتصادياً. وهو ما يعني أن التعاون الاقتصادي والتقارب السياسي بينهما سيكون ركيزة من ركائز الاستقرار الدولي. وتساعد هذه الدراسة على بناء التصورات والسياسات اللازمة لكيفية احتواء الخلافات بين الطرفين حيال بعض القضايا، وكيفية توظيف الفرص في سبيل تعزيز علاقتهما. وبناءً على ذلك ستمد هذه الدراسة المهتمين– بالشؤون الآسيوية

بشكل عام والعلاقات الصينية الهندية بشكل خاص- ببعض المعلومات التحليلية حول طبيعة العلاقات بين الصين والهند ومسارها وآفاقها المستقبلية.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في بحث وتحليل العوامل والمتغيرات التي ساهمت في تكوين طبيعة العلاقات بين الصين والهند بعد عام ٢٠١٣، وأثرت في تحديد مسار هذه العلاقات. وبناءً على ذلك تدور إشكالية الدراسة حول التساؤل الرئيسي الأتي: ماهي أبرز العوامل التي أثرت في مسار العلاقات الصينية الهندية وطبيعتها بعد عام ٢٠١٣؟

وسوف يتم الإجابة على هذا التساؤل من خلال الأسئلة الفرعية الآتية:

١.كيف كانت طبيعة العلاقات بين الصين والهند؟ وماهي الفرص التي عملت على تعزيزها وتطورها؟.

٢.فيما تتمثل أبرز الإشكاليات والتحديات التي تحول دون تطور العلاقات بين البلدين إلى المستوى المنشود؟.

٣.ماهي الآفاق المستقبلية لشكل ومسار العلاقات بين الصين والهند؟.

فرضية الدراسة:

تقوم الدراسة على فرضية أساسية مفادها أن طبيعة العلاقات الصينية الهندية ومسارها بعد عام ٢٠١٣ تأثرت بجملة من العوامل والمتغيرات مَثلت بعضها فرصاً وأخرى تحديات وعوائق.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي الذي يركز على تحليل منطلقات وأبعاد العلاقات الصينية الهندية بعد عام ٢٠١٣، من خلال ربطها بالعوامل والمتغيرات المختلفة التي كان لها تأثير في تحديد مسار العلاقات بين البلدين. كما تم استعمال المنهج البنيوي القائم على تداخل وتفاعل الكل والجزء. ونظراً لطبيعة موضوع الدراسة تم توظيف عناصر ومفاهيم النظرية الواقعية والليبرالية في بعض جنبات الدراسة.

حدود الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على الحدود التالية:

أ. المحدد الزمني: ويتمثل بدراسة العلاقات بين الصين والهند منذ عام ٢٠١٣ وحتى الآن، مع الإشارة إلى جذور هذه العلاقات منذ قيام الدولتين رسمياً في أواخر الأربعينيات. إذ بدايةً من عام ٢٠١٣ شهدت العلاقات الصينية الهندية حقبة جديدة من التعاون والتقارب في المجالات المختلفة.

ب. المحدد المكاني: ويتمثل في دراسة شقي العلاقة: الصين والهند، كما يمتد النطاق الجغرافي للدراسة لمنطقة أسيا والمحيط الهادئ.

هيكلية الدراسة:

اقتضت طبيعة الدراسة تقسيمها على أربعة أطر رئيسة فضلاً عن المقدمة والخاتمة، إذ يتناول الإطار الأول نبذة عن التطور التاريخي للعلاقات الصينية الهندية. ويتناول الإطار الثاني أبرز الفرص التي عززت العلاقات بين البلدين خلال المدة محل الدراسة، في حين يتناول الإطار الثالث القيود والتحديات التي تواجه هذه العلاقات الثنائية. أما الإطار الأخير فيتناول رؤية مستقبلية للعلاقات الصينية الهندية.

أولاً: التطور التاريخي للعلاقات الصينية الهندية

يمكن تقسيم التطور التاريخي للعلاقات الصينية الهندية بعد الحرب العالمية الثانية على أربع مراحل مختلفة. فتتمثل المرحلة الأولى في المدة من (١٩٤٩ إلى ١٩٦٢)، إذ تأسست الدولتان رسميًا في أواخر الأربعينيات، وأقيمت العلاقات الدبلوماسية بين الصين والهند في الأول من أبريل عام ١٩٥٠.وفي عام ١٩٥٤، تعهدت الصين والهند بالالتزام بالمبادئ الخمسة للتعايش السلمي، والتي يشار إليها باسم اتفاقية بانشيل[*]، مما مهد الطريق لتعميق التعاون الثنائي. وقبل ذلك، في عام ١٩٥٠، قامت الصين بضم التبت ووضعها تحت سيطرتها القانونية في عام ١٩٥١ (Sridharan 2017). وقد شهدت العلاقات الصينية الهندية تطوراً إيجابياً في أوائل الخمسينيات . ومع ذلك، أدى ضم

الصين للتبت إلى زيادة التوترات بين الصين والهند إذ أصبحت الدولتان تشتركان في حدود رسمت بشكل سيئ. وازدادت التوترات بعد تمرد التبت عام ١٩٥٩ عندما مُنح الدالاي لاما حق اللجوء إلى الهند. وأدت المطالبات المتناقضة حول حدودهما المشتركة في النهاية إلى حرب الحدود الصينية الهندية عام ١٩٦٢، والتي نشبت وانتهت بعد ذلك بشهر بهزيمة الهند، ومع ذلك لم تحل الحرب مشكلة الحدود. وتواصل الصين المطالبة بالسيادة على أجزاء كبيرة من ولاية أروناشال براديش على القطاع الشرقي من الحدود الصينية الهندية. وتطالب الهند، بدورها، بمنطقة أكساي تشين التي تسيطر عليها الصين على القطاع الغربي من حدودها المشتركة (Hellstrom and Korkmaz 2011, 19) أما المدة الثانية فتتمثل في المدة من (١٩٦٢ إلى ١٩٧٦)، إذ دخلت العلاقات الصينية الهندية جمودًا سياسيًا دام عقد ونصف من الزمن تقريباً بعد حرب عام ١٩٦٢. وخلال أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، تدهورت علاقات الصين مع الاتحاد السوفيتي وتحولت العلاقات بين الدولتين إلى علاقات عدائية، مما أدى في النهاية إلى نشوب نزاع مسلح على حدود متنازع عليها (نهر أوسوري) في عام ١٩٦٩. وقام الاتحاد السوفييتي بدوره بإقامة علاقات قوية مع الهند، والتي توجت بشكل أكبر بمعاهدة الصداقة بين الاتحاد السوفيتي والهند عام ١٩٧١. وعلاوة على ذلك، طورت الصين علاقة استراتيجية مع باكستان، وزودتها بالدعم الدبلوماسي والمعدات العسكرية خلال حروب باكستان اللاحقة مع الهند في ١٩٦٥ و١٩٧١(Li 2010, 6) .

والمرحلة الثالثة تمثلت في المدة من (١٩٧٦ إلى ١٩٩٨)، إذ حتى عام ١٩٧٦ لم تشهد العلاقات الصينية الهندية تقاربًا. بيد أنه في ذلك العام، أعادت الصين والهند إقامة علاقتهما الدبلوماسية التي انقطعت بسبب اندلاع حرب عام ١٩٦٢. بدأت العلاقات الثنائية تتحسن بشكل ملحوظ، وكان الحدث الأكثر أهمية هو تزامن ذلك مع إطلاق الزعيم الأعلى دنج شياو بينج للإصلاحات الاقتصادية [*]، الذي رأى حاجتها إلى وجود تعاون نشط مع الدول الأخرى. ومنذ عام ١٩٨١، بدأ البلدان محادثات حول قضية الحدود. وقد أدت هذه الطفرة التي طرأت على المشاركة الصينية الهندية في النهاية إلى

توقيع سلسلة من تدابير بناء الثقة في أوائل ومنتصف التسعينيات . وقد صُممت تدابير بناء الثقة بغية تلافي خطر نشوب صراع حدودي جديد لكنها لم تشكل محاولة لإبرام معاهدة رسمية بين الصين والهند لتسوية النزاع الحدودي. وأدت سنوات التقارب في العلاقات الصينية الهندية إلى حدوث المزيد من التحسن في علاقات البلدين. وقد بلغ حجم التجارة الثنائية ١.٩ مليار دولار في عام ١٩٩٨، بزيادة ١٦ ضعفاً خلال ما يزيد قليلاً على عقد من الزمن. وفضلاً عن ذلك، قامت الصين بمراجعة موقفها بشأن النزاع بين الهند وباكستان حول كشمير، إذ أنها قد أعطت في السابق دعمًا دبلوماسيًا لا يتزعزع للحق السيادي لباكستان في كشمير، ولكن سعت الصين لاتخاذ موقفًا محايدًا بشكل متزايد بشأن هذه القضية، مشيرة إلى أنها تمثل مجرد نزاع ثنائي بين الهند وباكستان (Arif 2013, 129).

بينما المرحلة الرابعة تمثلت في المدة من (١٩٩٨ إلى ٢٠١٣)، وتميزت هذه المرحلة بتحسن العلاقات لكن في ظل النزاعات والتوترات العالقة، إذ بدا أن العلاقات بين البلدين تسير في مسار إيجابي بعد التطور سالف الذكر الذي طرأ عليها أوائل ومنتصف التسعينيات . لكن مع ذلك في عام ١٩٩٨ اتخذت العلاقات منعطفا سلبياً. إذ بررت الهند تجاربها النووية الخمس في مايو من ذلك العام بالإشارة إلى زيادة قدرة الصين النووية. وردت الصين بقوة على تصوير الهند للصين بوصفها تهديدًا كبيرًا. ونتيجة لذلك، ألغت الصين اجتماع مجموعة العمل المشتركة المُقرَّر وأصرت على أن تسحب الهند موقفها الكلامي الذي يقوم بتصوير الصين على أنها مصدر قلق لأمنها القومي. وفي النهاية، اضطرت الهند لفعل ذلك، واستؤنفت الزيارات الوزارية والزيارات بين البلدين بسرعة ابتداء من عام ١٩٩٩، كما استؤنفت اجتماعات مجموعة العمل المشتركة. ولكن بفضل الإجراءات التي اتخذها كلا الجانبين لتحقيق الاستقرار في العلاقات الثنائية، لم تدم هذه التوترات إلا لمدة قصيرة. إذ حدثت انفراجة في العلاقات بين البلدين من خلال مجموعة من الزيارات رفيعة المستوى المتبادلة وعدد من الاتفاقيات في مختلف المجالات

خاصةً في المجال الاقتصادي. فبحلول عام ٢٠١٠، وصل مستوى التجارة الصينية الهندية إلى ٦٢ مليار دولار سنوياً. وفضلاً عن ذلك، سعى البلدان إلى زيادة التجارة الثنائية إلى ١٠٠ مليار دولار. ولكن على الرغم من الزيادة الملحوظة في المشاركة السياسية والتجارة الثنائية في تلك المدة إلا أنه حدث مرة أخرى تقييد للعلاقات بين البلدين بسبب انعدام الثقة المتبادل حول قضايا الحدود والمناطق المتنازع عليها (Siddiqi 2012, 60).

وخلاصة القول، توجد قضايا ونزاعات لم تُحل بعد تؤدي الى وجود شكوك متبادلة والتي بدورها تمثل تحديات إضافية تقف في طريق تحسين العلاقات بين البلدين، والتي لا تزال تحد من التواصل الصيني الهندي بالشكل الذي ينبغي أن تكون عليه. ولكن بالرغم من ذلك قَدم – في حقيقة الأمر – التغيير في القيادة وبالأخص في الهند في عام ٢٠١٤، فرصة ذهبية لإعادة صياغة العلاقات بين الصين والهند من حيث المكاسب الاقتصادية المتبادلة، وصياغة إطار دائم للتعامل مع نزاعهما الحدودي، مما يمثل تتويجاً لقدر كبير من الدبلوماسية الاستباقية والتخطيط من قبل الحكومتين في مدة زمنية قصيرة، وإعطاء ديناميكية جديدة للعلاقات على المستوى الثنائي، وذلك ما سيتم توضيحه فيما يلي.

ثانياً: الفرص المُعززة للعلاقات الصينية الهندية

تتمثل أبرز الفرص التي أثرت على مجرى ومسار العلاقات الثنائية بين الصين والهند في اتجاه التقارب والتعاون في الأتي:

أ. التغيير في القيادة

قدم التغيير في القيادة بتولي شي جين بينج السلطة في الصين عام ٢٠١٣، وناريندرا مودي في الهند عام ٢٠١٤، فرصة ذهبية لإعادة صياغة العلاقات بين البلدين. وفي حقيقة الأمر، الذي ساعد على ذلك أيضاً هو حدوث تحولات في العالم منذ مطلع الألفية الجديدة من طريق تكنولوجيا المعلومات وكذلك الترابط الاقتصادي. ونتيجة لذلك تفهمت كل من الصين والهند ضرورة التكيف مع هذه التغييرات الكبيرة من أجل التطور ككيانات مستقرة اقتصاديًا ومستديمة سياسياً. وأدركت القيادة في كلتا الدولتين الحاجة إلى ضمان

الرفاه الاجتماعي والاقتصادي لشعبهما، وأدركت أيضًا أن الأمن والاستقرار الحقيقيان يكمنان فيهما، وهما الشرطان الأساسيان للتنمية. ويتمثل الواقع الذي تجسد بعد الحرب الباردة في قيام نظام عالمي يقوم على التفاعل بين الدول والمشاركة البناءة من خلال التجارة والتنمية الاقتصادية. وحتى مع وجود بعض الأفكار المهيمنة وغيرها من الأفكار المماثلة، فإن مستقبل العلاقات بين الدول موضوعة بشكل جيد على مسار التعاون. وتدرك الصين والهند الحاجة إلى التعاون والابتعاد عن إشكاليات وحوادث الماضي من خلال الاتفاقات المتبادلة. ولقد اتخذت الدولتان قرار إيجاد حلول لخلافاتهم من خلال المفاوضات ولن يكن هناك وقت أفضل من الوقت الحاضر لنقل التعاون بين الصين والهند إلى أعلى المستويات التي يمكنهما الوصول إليها (Ratha and Mahaptra 2015, 699).

وعليه، قد بذل ناريندرا مودي جهودًا فعالة في إعادة صياغة العلاقة من خلال عدم اتباع السياسة الهندية السابقة بشأن الصين،إذ أنه قد أدرك بشكل صحيح أنه لا يمكن السماح للتحديات الأمنية الجيوسياسية بتقييد الشراكة الاقتصادية المزدهرة. وفي المقابل أشار الرئيس الصيني شي جين بينغ إلى أن التعاون الاقتصادي، وليس المنافسة الاستراتيجية، يمكن أن يكون المحرك الرئيسي للعملاقين الآسيويين، وقد كان من الجيد أن يكون ناريندرا مودي مهتمًا بالاقتصاد أيضًا. ويمكن تأجيل التنافس الصيني الهندي إلى أن يحين الوقت الذي يكون فيه كلا البلدين قد قاما بتحديث اقتصاداتهما. ويحاول ناريندرا مودي توسيع العلاقة التجارية بين الصين والهند من خلال التخلي عن الطرق القديمة. فقد سيطرت لمدة طويلة أقسام صغيرة من مؤسسة الأمن الوطني على خطاب ومفردات وأجندة العلاقات الثنائية. ولم يكن لبقية الحكومة المركزية، فضلاً عن حكومات الولايات، وقطاع الأعمال والمجتمع المدني، دور حقيقي في تشكيل العلاقات المهمة للغاية مع الصين. ويسعى ناريندرا مودي كذلك إلى جذب الاستثمارات الصينية لتعزيز الصناعة التحويلية في الهند، وتقليل العجز التجاري ومعالجة النقص الهائل في البنية التحتية. وعلاوة على

ذلك، وضع ناريندرا مودي الثقافة في صميم العلاقات الجديدة مع الصين. ففي الماضي، سعت الهند إلى دفن خلافات ثنائية خطيرة حول مجموعة من القضايا، من النزاع الحدودي إلى المنافسة الإقليمية، في ظل خطاب التضامن المناهض للاستعمار، والوحدة الآسيوية، والسعي إلى عالم متعدد الأقطاب(Ratha and Mahaptra 2015, 696)

وقد أشار رئيس مجلس الدولة الصيني لي كه تشيانغ إلى أن الصين على استعداد للعمل مع الهند لتنسيق استراتيجياتهما التنموية، وتعزيز الثقة السياسية، وتوسيع التعاون ذا المنفعة المتبادلة والتقدم معًا من خلال المعرفة والمساعدة المتبادلة. كما عبر ناريندرا مودي عن مشاعر مماثلة خلال زيارة شي للهند في سبتمبر عام ٢٠١٤ (Pant 2014, 3-12). وقد شهد عام ٢٠١٨ تحولًا جذرياً في العلاقات بين الدولتين، إذ عقد رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي ونظيره الصيني أول قمة غير رسمية في ووهانلتبادل وجهات النظر حول القضايا ذات الأهمية الثنائية والعالمية، وتوضيح رؤيتهما أولوياتهما للتنمية الوطنية. ولقد ساعد الحوار في صياغة فهم مشترك لمستقبل العلاقات بين البلدين مبني على الاحترام المتبادل للتطلعات التنموية لبعضهما البعض والإدارة الحذرة للقضايا الخلافية ذات الحساسية المتبادلة (The Hindu 2020).

ب. الترابط الاقتصادي

تعد هذه الفرصة هي أهم الفرص وأكثرها تأثيراً، إذ ركزت القيادة الجديدة في كل من الصين والهند على سبل تحسين التعاون الاقتصادي بينهما، فوضع كل من رئيس الوزراء ناريندرا مودي والرئيس الصيني شي جين بينغ التنمية الاقتصادية المحلية على رأس أجندات السياسة الخاصة بكل منهما. ونتيجة لذلك، يبدو أن ناريندرا مودي وشي جين بينج بدأوا التقليل من أهمية التوترات الاستراتيجية الثنائية بطريقة واعية حتى لا تعرقل هذه التوترات مزايا التعاون الاقتصادي. وقد كثفت الصين جهودها من أجل بناء نظام اقتصادي من خلال التعاون الخارجي. وقد اقترحت إعادة إنشاء طريق الحرير الذي يعود إلى قرون من طريق إنشاء طريق الحرير البحري. ويشير طريق الحرير البحري إلى التحسن الذي طرأ على العلاقات مع جنوب شرق آسيا من خلال بناء شبكة من المدن

الساحلية على طول الطريق المرتبط بالمناطق الاقتصادية الداخلية في الصين. وقد دعت الصين الهند للانضمام إلى هذه المبادرة (Maurya 2017, 1215).

وتعد الهند الشريك الطبيعي والرئيسي للصين في دعم العديد من المبادرات الاقتصادية. ففي عام ٢٠١٤، اغتنمت الهند فرصة أتيحت لها كي تصبح واحدة من أوائل الأعضاء المحتملين في البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، واستضافت الاجتماع الثاني لكبار المفاوضين التابعين له في مومباي في أواخر يناير ٢٠١٥. وفي النصف الثاني من عام ٢٠١٥، استضافت الهند أيضًا الاجتماع الثالث لمجموعة العمل المشتركة للممر الاقتصادي بين بنغلاديش والصين والهند وميانمار. وتظهر كل هذه الحقائق الموقف التعاوني للهند تجاه مبادرات الصين الاقتصادية. كما تبدي الصين استعدادها لتعزيز التواصل والتنسيق مع الهند، لربط مبادرات "الحزام والطريق" بمشروعي "طريق التوابل" Spice Route"و "موسم" Mausam" في الهند، وتحقيق فوائد ملموسة لشعبي البلدين وجميع شعوب المنطقة. ويمكن أن تكون مبادرة طريق الحرير البحري المقترحة فرصة للهند وبلدان إقليمية أخرى لتعزيز التعاون الإقليمي والثنائي. كما يمكن للهند أيضًا الاستفادة من القدرات الصينية لتحسين بنيتها التحتية البحرية. وسوف يساعد ذلك بالفعل على الربط البحري الهندي –الآسيوي. ويمكن لكلا البلدين العمل معًا بشأن المساعدات الإنسانية والاستجابة للكوارث وذلك من طريق التعاون بين البحرية الهندية والبحرية التابعة لجيش التحرير الشعبي الصيني(Ratha and Mahaptra 2015, 700).

ويجب النظر في ضوء ذلك إلى دعوة الصين للهند لحضور اجتماعات قمة الابيك في بكين، وقرارها بدعوة الهند لتكون عضواً في منظمة شانغهاي للتعاون، إذ سيعود ذلك بالفائدة على الأمن الإقليمي والتعاون الاقتصادي. وقد اشار الرئيس شي جين بينج إلى أن الصين تسعى جاهدة لزيادة التجارة مع دول جنوب آسيا إلى ١٥٠ مليار دولار ورفع حجم استثماراتها في جنوب آسيا إلى ٣٠ مليار دولار على مدى السنوات الخمس المقبلة (Vandewalle 2016, 11).

وفضلاً عن ذلك، تزدهر التجارة بين البلدين حتى في ظل وجود تضارب في المصالح السياسية،إذ تعد كل من الصين والهند من بين أكبر الاقتصاديات في العالم، بمتوسط معدلات نمو ١٠.٢ و٧.٢ في المائة على التوالي، وتقرب معطيات حجم ومعدلات النمو بين البلدين. كما أن التجارة بين الصين والهند تنمو بشكل أسرع بكثير من تجارة الصين مع الدول الأخرى. وبحلول عام ٢٠٢٥، من المحتمل أن تكون الصين أكبر اقتصاد في العالم والهند ثالث أو رابع أكبر هذه الاقتصاديات. وقد نمت التجارة الثنائية بين الصين والهند بمعدل سنوي مركب قدره ٣٠ في المائة وقد ارتفع في الوقت الحالي إلى حوالي ٧٠ مليار دولار. وتسلم الهند بأن الصين ستبرز قريبًا كأكبر اقتصاد في العالم. وتسلم الصين بأنها لا تستطيع منع الهند من أن تصبح ثالث أكبر اقتصاد في العالم خلال ١٠-١٥ عام. وينظر كل طرف إلى الآخر على أنه واحد من أكبر وأسرع الأسواق ووجهات الاستثمار لشركاته. وفي اللقاء الذي جمع بين وزير الخارجية الصيني وانغ ييونظيرته الهندية سوشما سواراج، قرر الجانبان توسيع التعاون الاقتصادي عند تقاطع سياسات الصين "التقدم نحو الغرب" وسياسات الهند "النظر شرقاً"(Singh 2014, 10)

ومن ثَمَّ، تزدهر العلاقات التجارية بين الصين والهند بالتزامن مع الديناميات العالمية والإقليمية، والتي حددت الإطار لإقامة حوار اقتصادي استراتيجي ثنائي. وقد وصل التعاون الثنائي إلى مستوى حيوي، خاصة في مجالي التجارة والاستثمار. وتعهد شي جين بينج بضخ مبلغ ٢٠ مليار دولار من الاستثمارات الصينية في الهند على مدى السنوات الخمس المقبلة. وناقش الجانبان قضايا متعددة الجوانب، بما في ذلك تحديث نظام السكك الحديدية في الهند، والطاقة النووية، وما إلى ذلك. وتخطط الصين أيضًا لإنشاء منطقتين صناعيتين جديدتين في الهند، واحدة في ولاية غوجارات والأخرى في ولاية ماهاراشترا. وتوصل الجانبان إلى عقد اتفاقية تعاون لتطوير السكك الحديدية في الهند. وكجزء من الاتفاقية، ستدعم الشركات الصينية الهند في تحديث نظام السكك الحديدية من خلال تحسين قدرة خطوط السكك الحديدية لدعم زيادة سرعات القطارات.

وترمي هذه الخطة لإشراك الهند بشكل فعال في الجهود الصينية البعيدة المدى لتوسيع وتحديث شبكات السكك الحديدية محليًا وخارجياً (Sahu 2018, 183) .

وقد صرح شي جين بينج أن الصين يمكن أن تساعد الهند على تحسين بنيتها التحتية وقاعدة التصنيع وفتح الأسواق الصينية أمام الأدوية الهندية وخدمات تكنولوجيا المعلومات. وقد صرح ناريندرا مودي بأن إعادة ظهور طرق التجارة الطبيعية ستسهم بشكل كبير في تحويل آسيا إلى مكان مزدهر في هذا القرن. وأشار إلى أن طرق الحرير والتوابل القديمة عززت تبادل الأفكار والثقافة والفن والدين (Government of India 2015).

وبإمكان الهند الاستفادة من قوة الصين في المعدات والتجهيزات، مثل إنشاء البنية التحتية الخاصة بتطوير قطاع التصنيع. ومن ناحية أخرى، يمكن لقوة الهند في البرمجيات أن تساعد الشركات الصينية على أن تصبح أكثر كفاءة وتنافسية. وتعد زيارة شي جين بينج للهند في الواقع بمثابة علامة فارقة لإزالة بعض الشك الموجود بين العملاقين الآسيويين. ويحتاج العالم إلى أن تعيش الدولتان في سلام مما يعود بالنفع على العالم بأسره. وقد وافقت الصين على السماح بوصول المنتجات الهندية مثل الأدوية والأحجار الكريمة والمجوهرات والحرف اليدوية والمنسوجات والحيوانات والأرز البسمتي وغير البسمتي والفواكه والخضروات بشكل أكبر إلى الأسواق بهدف تقليص الفجوات التجارية مع الهند (Saran 2017, 259).

وقد قامت وزيرة التجارة الهندية "نيرمالا سيتارامان" ونظيرها الصيني "قاو هو تشنغ" بحضور ناريندرا مودي وشي جين بينج بالتوقيع على الخطة الخمسية للتجارة والتنمية الاقتصادية في سبتمبر عام ٢٠١٤، للحد من الخلل التجاري الثنائي وتعزيز التعاون الاستثماري. وقد أدى ذلك إلى فتح فصل جديد في العلاقات والتفاعلات الاقتصادية بين البلدين. وفي حقيقة الأمر تحتاج التنمية في الهند على المدى الطويل إلى علاقة دافئة مع الصين إذ أن الأخيرة مستعدة لتزويد الهند برأس مال كاف، وتسهيل الوصول إلى الأسواق والتكنولوجيا.

وخلال زيارة ناريندرا مودي للصين في عام ٢٠١٥، تم الاتفاق على أن يتخذ الجانبان التدابير اللازمة لإزالة العوائق في الاستثمار والتجارة بين البلدين، وتسهيل عملية وصول اقتصاديات كل منهما إلى أسواق البلد الأخرى بشكل أكبر، ودعم الحكومات المحلية في البلدين لتعزيز التبادلات التجارية والاستثمارية بهدف الاستغلال الأمثل لأوجه التكامل الحالية والمحتملة في قطاعات محددة في خطة التنمية الاقتصادية والتجارية الخمسية الموقعة في سبتمبر عام ٢٠١٤، التي تشمل الأدوية وخدمات تكنولوجيا المعلومات والسياحة والمنسوجات والمنتجات الزراعية الهندية. وقد قرر الجانبان اتخاذ إجراءات مشتركة للتخفيف من التجارة الثنائية غير المتوازنة من أجل تحقيق استدامتها. واتفق الزعيمان على أن الحوار الاقتصادي الاستراتيجي هو بمثابة آلية مهمه لاستكشاف مجالات جديدة للتعاون الاقتصادي الثنائي. وقد لاحظ الزعيمان خلال الاجتماعات والزيارات المتكررة والدورية حجم الزخم الإيجابي في المشاريع الاستثمارية (Cunningham 2020).

وبناءً على ما سبق يمكن القول أن الصين قد حلت محل الولايات المتحدة بوصفها أكبر شريك تجاري للهند في مجال السلع. وفي عام ٢٠١٨، وصلت التجارة الثنائية إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق إذ بلغت ٩٥.٥٤ مليار دولار أمريكي (Choudhry 2020, 59).

ج. التبادل الثقافي

كان الترويج للتبادلات الثقافية، بما في ذلك الحج الروحي، بمثابة أمر حيوي في سياسة ناريندرا مودي الإقليمية، والذي قدم بدوره فرصًا غير مسبوقة للصين. إذ اتفق الجانبان مؤخراً على عمليات التبادل الثقافي اذ زارت فرقة قوانغتشو البهلوانية نيودلهي وغوجارات وقدمت عروضاً هناك، وألقت كلمات على الجمهور خلال مهرجان الربيع الصيني التقليدي. ومنذ عام ٢٠١٥، تلقى معرض الأعمال الفنية الجميلة للصين المعاصرة استقبالاً حارًا في دلهي. وبهذا أرسى التعاون الثنائي الواقعي في المجالات الثقافية والمجالات الأخرى بين البلدين قاعدة ملموسة لتعزيز شراكة تنموية أوثق. ويتزايد حاليًا عدد المواطنين الصينيين الذين يزورون الهند بسرعة.

وقد كان هناك شعور سائد بالدفء والصداقة بين الصين والهند أثناء زيارة ناريندرا مودي للصين في عام ٢٠١٥. وكان لاختيار مدينة شيان– التي تمثل رمزًا وشاهدًا على التبادلات الودية القديمة بين الشعبين الهندي والصيني– أهمية كبيرة في حد ذاته. وهناك زار مودي تيراكوتا ووريورز الشهير وكذلك معبد داكسينشان، إذ قام ثلاثة رهبان هنود بارزون بتدريس البوذية والترويج لها منذ أكثر من ١٤٠٠ عام. وقد جمع حدث اليوجا– تايشي أكثر من ٤٠٠ شخص تتراوح أعمارهم بين ٨ و٨٠ عامًا في معبد السماء في بكين. ومن ثَمَّ كان للزيارة في واقع الأمر تداعيات مثمرة وتأثير إيجابي واسع النطاق (Ratha and Mahaptra 2015, 702–3).

كذلك، في ظل تعزيز العلاقات الثقافية قد حضر رئيس الوزراء ناريندرا مودي ورئيس مجلس الدولة لي كه تشيانغ الحدث التوضيحي (لليوغا– تايشي) في بكين في ١٥ مايو ٢٠١٥. كما اتفق الجانبان على العمل معًا لتنظيم الأحداث المتعلقة باليوم الدولي لليوغا في ٢١ يونيو.

ومن أجل تشجيع وجود حوار أوثق وتفاهم مشترك، قرر الجانبان إنشاء "منتدى مراكز الفكر بين الصين والهند"، والذي سيعقد سنويًا بالتناوب في الصين والهند، كما اتفقا على إضفاء الطابع المؤسسي على "المنتدى الإعلامي رفيع المستوى" وكلفا وزارة الشؤون الخارجية في الهند والمكتب الإعلامي لمجلس الدولة الصيني بعقده سنوياً، بالتناوب في الصين والهند. وفي هذا السياق، أكدت البلدان أن تعزيز التعاون في المنطقة الحدودية من خلال التجارة الحدودية، والحج من قبل شعب البلدين والتبادلات الأخرى يمكن أن يعزز الثقة المتبادلة بشكل فعال، ووافقا على توسيع هذا التعاون من أجل تحويل الحدود إلى جسر للتعاون والتبادل بدلاً من مصدر للنزاعات والتوترات (Passin 1961, 85).

د. التعاون العسكري

تعد الصين والهند قوتين عسكريتين ضخمتين، إذ يعد الجيش الصيني هو أكبر جيش في العالم من حيث تعداده البشري، فضلاً عن أن الصين دولة نووية لديها قدرات نووية

عسكرية منذ عام ١٩٦٤.كماتعد الصين القوة النووية الثالثة في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، فضلاً عن أن الصين القوة الثالثة فضائياً بعد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا. أيضاً هناك تزايد مستمر في الميزانية العسكرية الصينية (Sheen 2019, 5-6). وتهدف الصين من وراء زيادة انفاقها العسكري تطوير قدراتها العسكرية لبناء جيش على أعلى مستوى، لذلك تعمل الصين باستمرار على تطوير وتحديث قدراتها الجوية والبرية والبحرية. وبالفعل شهد جيش التحرير الشعبي الصيني العديد من التغيرات الكبرى منذ بدء المرحلة الأولى للتحديث خلال فترة ثمانينات وتسعينيات القرن الماضي (Sheen 2019, 8-9). أما بالنسبة للهند، فيعد الجيش الهندي رابع أكبر جيش عالميًا بعد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين (وفقا لتقرير global firepower 2013)، ويمكن القول أنه في الألفية الجديدة برزت الهند كأحد القوى العسكرية الكبرى، بما في ذلك القوات الجوية والبحرية اللتان شهدتا تحولاً سريعًا في المعدات والتدريب وكذلك في الأدوار (Pant and Bommakanti 2019, 838).

وانطلاقاً مما سبق كان هناك جوانب إيجابية لتحديث القدرات العسكرية لكل من الصين والهند، فتطوير القدرات الصينية والهندية قد زاد من التعاون بينهما في مجال الأمن الجماعي، كما حدث بالفعل في تصديهما للقراصنة الصوماليين، والتعاون في مكافحة الإرهاب ومكافحة الجرائم الالكترونية، والاحتيال في الاتصالات والجرائم الاقتصادية والهجرة غير الشرعية وتجارة الأسلحة غير الشرعية، والجرائم الأخرى العابرة للحدود. فهذه العمليات شهدت اتصال وتعاون فعال بين القوى الصينية والهندية، فضلاً عن أن كلاهما يشارك بالفعل بشكل فعال ونشط في عمليات حفظ السلام التي ترعاها الأمم المتحدة. ومن المفارقات أن تحديث القدرات واقتناء أسلحة جديدة قد يكشف أن جميع القوى الكبرى في أسيا لديها مصلحة مشتركة في الحوار الأمني المتزايد (Gilboy and Higinbotham 2014, 207-8).وعلى هذا الأساس، يمكن القول أن المبادرات بين الجهات العسكرية للبلدين تحظى بوزن كبير، وسيكون لها تأثير واضح على العلاقات الثنائية عموماً (Sheen 2019, 9). ومن الجدير ذكره أيضًا في هذا الإطار أنه على الرغم من

أن الجانب العسكري يمثل مجالًا للتعاون وفرصة في طريق تعزيز العلاقات الصينية الهندية، إلا أنه يعتبر في نفس الوقت من التحديات والعوائق التي تحول دون تطور هذه العلاقات إلى المستوى المنشود، إذ يمثل التفوق العسكري الصيني هاجسًا بالنسبة للهند نظرًا لسعي كل منهما لبسط السيطرة والنفوذ على منطقة أسيا (وهو ماسيتم تناوله لاحقاً). وبناءً على ماسبق يتضح أن طبيعة العلاقات الصينية الهندية ومسارها قد تميز بصفة عامة بحقبة جديدة من التعاون والتقارب في المجالات المختلفة بدايةً من عام ٢٠١٣، إلا أنه بالرغم من ذلك لاتزال توجد العديد من التحديات والعوائق الرئيسية التي تحول دون تطور وتقدم العلاقات الثنائية بالشكل المنشود. وفي يلي أبرز هذه التحديات والعوائق:

ثالثاً: العوائق والتحديات في العلاقات الصينية الهندية:

اتضح مما سبق أنه بفضل الجهود المشتركة لكل من الصين والهند، كان الاتجاه الرئيسي للعلاقات الصينية الهندية جيدًا في السنوات الأخيرة إلى حد كبير. ولكن على الرغم من ذلك توجد عوائق وتحديات متعددة تواجه العلاقات الثنائية. وتتمثل أكبر مشكلة في العلاقات الصينية الهندية في عدم كفاية الثقة المتبادلة بين الجانبين. وقد تبين أن عدم كفاية الثقة المتبادلة بين الصين والهند تعود بشكل رئيسي إلى أن نظرية "التهديد الصيني" آخذة في الارتفاع مرة أخرى في الهند في السنوات الأخيرة (Zhang and Sun 2019, 18).

وهناك عدد من العوامل التي تؤدي إلى عدم كفاية الثقة المتبادلة بين الصين والهند، تتمثل بعض هذه العوامل في قضايا خلفها التاريخ في حين بعض الآخر متعلق بالسياسة الفعلية. ومن ثَمَّ، أصبح الوضع – على الرغم من الجهود المبذولة– معقدًا إلى حدٍ كبير. ويمكن توضيح هذه العوامل في ما يلي:

أ. الطبيعة المعقدة لقضية الحدود

يبدو أنه ماتزال هناك بعض الصعوبة في التوصل إلى تسوية نهائية لهذه القضية. فكما أشرنا سلفاً أنه قد تصاعدت التوترات بين البلدين في مارس عام ١٩٥٩ بعد أن أدت ثورة

التبت ضد الحكم الصيني إلى فرار الدالاي لاما إلى دارامسالا، إذ منحته الحكومة الهندية وأتباعه حق اللجوء. وقد أثار ذلك غضب الصينيين، وحدثت مناوشات بين الجانبين على طول الحدود. وتحولت الاشتباكات الحدودية المتفرقة إلي حرب شاملة في أكتوبر عام ١٩٦٢. وحدثت الهزيمة، السريعة والدموية، التي أصابت الجيوش الهندية بشدة. وأصبحت التبت –منذ ذلك الحين– مصدرًا للاحتكاك المستمر بين العملاقين الآسيويين. ولم تتمكن الصين من إرضاء سكان التبت أو الرأي العالمي بشأن نواياها في التبت وتعارض مناقشة الحكم الذاتي، وقد غيرت بشكل كبير البنية التحتية العسكرية في التبت وهكذا أصبحت جنوب آسيا ساحة للتنافس بين الصين والهند. وقد أضافت العلاقات العدائية بين الهند وباكستان، ومشاركة الصين لباكستان من خلال مساعدتها العسكرية والنووية، ودورها في سريلانكا وأعمال الصين في نيبال وميانمار وجزر المالديف إلى شعور الهند بالتهديد من جانب الصين (Acharya 2017, 260).

ومن ثَمّ يعد تنامي النزعة الوطنية وتكثيف المنافسة الإقليمية عقبات رئيسة في طريق تعاون ثنائي ملموس بين العملاقين الآسيويين. وسيكون التناغم بين القومية الهندية والقومية الصينية بمثابة اختبار لحنكة الدولة السياسية في كلا البلدين. إذ تقف سلسلة كاملة من القضايا الاستراتيجية، مثل إرث حرب ١٩٦٢، والنزاع الحدودي المتكرر حجر عثرة هائلة في طريق الدبلوماسية المثمرة. أيضاً، تتمثل أهم منطقتين متنازع عليهما والتي تعمل على افساد العلاقات الصينية الهندية إلى حد كبير في منطقة أكساي تشين التي تديرها الصين لكن الهند تطالب بها، ومنطقة أروناشال براديش التي تديرها الهند لكن الصين تطالب بها. هذا فضلاً عن أن الممر الاقتصادي الصيني – الباكستاني الذي أصبح جزءًا من مبادرة الصين "حزام واحد وطريق واحد"ترى الهند أنه سيزيد من نفوذ الصين في فناء الهند الخلفي مما سيؤثر في مطالبات السيادة في كشمير الخاصة بالهند (Wang et al. 2019, 67).

ب. العجز التجاري بين الصين والهند

إذ أنه في السنوات الأخيرة، حققت كل من الصين والهند نموًا اقتصاديًا سريعًا نسبيًا. لكن النمو الاقتصادي في الصين يظل أعلى من النمو الاقتصادي في الهند (Ondris 2016, 170).فضلاً عن أنه يبلغ عجز الهند التجاري مع الصين فعليًا نحو ٤٠ مليار دولار، ويمكن أن يزداد هذا العجز على مدى السنوات القادمة. وعليه لا ترى الهند هذا الوضع في صالحها وتسعى لاحتوائه، إذ يُعد أكبر مصدر للعجز التجاري الهندي، فالإحصاءات تشير إلى أن إجمالي واردات الهند من الصين في عام ٢٠٢٠ قد بلغت ٥٨,٧ مليار دولار أميركي، وهو ما يفوق إجمالي واردات الهند من ثاني وثالث أكبر شركائها التجاريين، الولايات المتحدة والإمارات، في حين بلغت صادرات الهند إلى الصين ١٩ مليار دولار أميركي. وفي هذا الصدد قامت الهند خلال عام ٢٠٢٠ بحظر المئات من تطبيقات الهواتف المحمولة الصينية، بحجة تهديدها للأمن القومي الهندي. فضلاً عن ذلك، أبطأت الهند أيضًا إجراءات الموافقة على الاستثمارات القادمة من الصين، كما قامت بتأجيل الرد على ١٥٠ طلبا استثماريا صينيا، تزيد قيمتها عن ملياري دولار أميركي.

أيضاً، على النقيض من حملة تم الترويج لها بكثافة أن الرئيس الصيني سيعلن عن استثمارات بقيمة ١٠٠ مليار دولار في الهند، كان الرقم في نهاية المطاف مجرد ٢٠ مليار دولار. وتفيد التقارير أن هذا التراجع الذي قام به الرئيس الصيني حدث بعد أن تحدث رئيس الوزراء الهندي عن بعض الأمور التي يحتاج إليها الجانبان حاجة ماسة إليها بشأن القضايا الاستراتيجية، ولا سيما عدم ضبط النفس من القوات الصينية على الحدود وعدم رغبة الصين في تخفيف مواقفها العدوانية في المواجهة العسكرية على حدود جبال الهيمالايا، مما أدى بدوره إلى خلق شعور سلبي لدى الهند بأن الصين ستقوم بضخ استثمارات اقتصادية كبيرة في الهند فقط إذا تعاملت الهند بمرونة في المجال الاستراتيجي، وهذا نتيجة أن ميزان القوة الاقتصادية يميل لصالح الصين على حساب الهند، ومن ثَمَّ يمكن استمالة الأخيرة من طريق الإقناع أو الضغط (Ministry of Commerce & Industry 2021).

ج. التنافس الإقليمي على الهيمنة والنفوذ

أصبحت منطقة أسيا منطقة تسعى فيها كل من الصين والهند لاكتساب نفوذ سياسي واقتصادي. فبالنسبة للصين، فإنها تسعى لزيادة تأثيرها ونفوذها في المنطقة سعياً للهيمنة الإقليمية، إذ وقفت الصين إلى جانب باكستان حليفًا في جميع الأحوال، وهي قضية أخرى تزيد من التنافس بين الصين والهند. وعلاوة على ذلك استمال الصينيون الحليفين التقليديين للهند، نيبال وبنجلاديش، إذ تستثمر الصين بكثافة في تطوير البنية التحتية في نيبال، وربط التبت بها. كما تقوم ب العملية نفسها في بنغلاديش في محاولة لربط بنغلاديش بمقاطعة يونان الصينية. وفِي سريلانكا، تعاونت مع الحكومة لبناء ميناء في أعماق البحار في هامبانتوتا، وهي محاولة واضحة لاحتواء الهند في المحيط الهندي فضلاً عن الحد من نفوذها على سريلانكا (الأحمر ٢٠٢٠، ١٣٧). ومن ثَمَّ، حاولت الصين باستمرار الحد من نفوذ الهند في جنوب آسيا من خلال إحباط محاولات الأخيرة لعمل ترتيبات أمنية ثنائية مع جيرانها. وقد أتاح وجود قوة إقليمية مجاورة مثل الصين للدول الأصغر في المنطقة فرصة للهروب من الهيمنة الهندية ومحاولاتها للهيمنة الإقليمية. وتنخرط الصين من خلال الحد من نفوذ الهند في جنوب آسيا في منافسة مع الهند باستعمال التوازن الناعم(*)بصفته وسيلة للحد من تطلعات الهند الإقليمية والعالمية. فعلى سبيل المثال، استخدمت الصين مبادرة الحزام والطريق بصفتها وسيلةً غير عسكرية لتأكيد النفوذ في الكتلة الأرضية الاوراسية. ولقد حظيت مبادرة الحزام والطريق باهتمام واسع النطاق من جيران الهند، إذ أَرسلت نيبال وبنغلاديش وسريلانكا وفودًا تؤكد مشاركتها في مبادرة الحزام والطريق في منتدى الحزام والطريق في بكين الذي عقد في ١٤ مايو ٢٠١٧ (الأحمر ٢٠٢٠، ١٣٩).

أمَّا في الجهة المقابلة، حاولت الهند أيضًا تقليل نفوذ الصين في منطقة نفوذها التي تتمثل في منطقة جنوب شرق آسيا. فمنذ أوائل التسعينيات، فكرت الهند في تنويع روابطها الاقتصادية والسياسية التي كانت تركز تقليديًا على جنوب آسيا. ولتحقيق ذلك الهدف اتبعت السياسة الخارجية "النظر إلى الشرق" (Look East Policy)، مدفوعة في المقام

الأول بالاحتياجات الاقتصادية للبلاد، إذ جذبت النمور الآسيوية في شرق وجنوب شرق آسيا اهتمام الحكومة الهندية، نظرًا إلى التحرر الاقتصادي الخاص الذي قامت به هذه الدول في أعقاب أزمة عام ١٩٩١م. ومثلما كانت الصين تشق طريقها إلى جنوب آسيا، بدأت الهند الدخول إلى جنوب شرق آسيا من خلال رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) (لبنى ٢٠١٧، ١٥٨-٩).

وكشفت الهند النقاب تحديثًا لسياستها "النظر إلى الشرق"، (في عهد رئيس الوزراء ناريندرا مودي) عن سياسة "العمل في الشرق" (Act East Policy) لتعزيز العلاقات مع دول جنوب شرق آسيا. ولقد دفع الواقع الاستراتيجي لصعود الصين وتطلعاتها إلى الهيمنة في دول منطقة جنوب شرق آسيا إلى البحث عن دول توازن خارجية كالتحالف الأمني الرباعي (كواد) بين الهند واليابان وأستراليا والولايات المتحدة (لبنى ٢٠١٧، ١٦٣).ومن الجدير بالذكر في هذا السياق أن اليابان تواجه الوضع نفسه، إذ إنَّه بعد تجارب تاريخية مريرة، كانت اليابان والصين متنافستين لكن من النوع الاسوأ، ومن ثَمَّ، ركزت اليابان بالمثل على العلاقات مع الهند بصفتها قوة موازنة للصين(Sundararman 2018, 65).

وفي خضم هذا التنافس، برزت التحالفات والتوازنات المختلفة بصفتها سمة بارزة في الجغرافيا السياسية الاسيوية، إذ قامت الهند ببناء شراكات استراتيجية واقتصادية مع سنغافورة وفيتنام، ووثقت التعاون الأمني خاصة في القطاع البحري مع اليابان وكوريا الجنوبية واستراليا. والأهم من ذلك، قامت الهند ببناء شراكة استراتيجية مع الولايات المتحدة من أجل تحقيق التوازن مع الصين عبر زيادة مجالات النفوذ في منطقتي المحيط الهادئ والهندي. أيضًا روسيا لديها علاقات وثيقة مع الصين والهند فى أحد القطاعات الاستراتيجية، إذ تُعد المورد الرئيسي للأسلحة بالنسبة للبلدين. هذا فضلاً عن المناورات العسكرية المشتركة بين روسيا والهند، والتى تم الاتفاق عليها فى عام ٢٠١٦. بينما الشراكة بين روسيا والصين تبدو أكثر قوةً بفضل المناورات المشتركة فى ميناء "بالتيجسك"، ومناورات "التفاعل البحرى" التى شارك فيها الأسطول الروسى فى المحيط

الهادئ فى سبتمبر عام ٢٠١٧. ومن الجدير بالذكر أن الهند وروسيا تتحالف في مواجهة الصين، عندما يتعلَّق الأمر بباكستان، بينما تتحالف الصين وروسيا عندما يتعلَّق الأمر بالتواجد الامريكي فى آسيا (باراواه ٢٠١٤، ١-٢).

ويتضح مما سبق إلى أي مدى تتداخل السياسات الإقليمية والعالمية الديناميات الأمنية والأمن القومي لمنطقة أسيا بشكل عميق ومعقد للغاية. وسيكون لكل هذه التعقيدات تأثير انعكاسي في العلاقات الصينية الهندية. وبغية ضمان الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة آسيا، فإن وجود بنية أمنية إقليمية فعالة ومستقرة أمر ضروري للغاية، ويقع على عاتق كل من الدول الكبرى والصغرى في المنطقة.

د. تداعيات جائحة فيرس كوفيد-١٩

إذ انضم مؤخراً عدد من السياسيين ووسائل الإعلام الهندية إلى وجهات النظر التي ألقت اللوم على الصين فيما يتعلق بوباء فيرس كوفيد-١٩ المعروف باسم "كورونا". وكتب أحد المحللين الهنود أنه لو تصرفت الصين فى الوقت المناسب وأوقفت الرحلات المتجهة إلى الخارج فى ديسمبر عام ٢٠١٩، لربما لم ينتشر الفيروس المميت بهذا الشكل الكبير، ويرى هؤلاء أن توتر الحدود الذي حدث في يونيو عام ٢٠٢٠ بين الصين والهند قد يرتبط بالرغبة فى الضغط على الهند حتى لا تنضم لدول أخرى فى المطالبة بمساءلة الصين عن إدارتها للوباء. أيضاً ساهمت أزمة كورونا فى سعى عدد من الشركات العالمية إلى الخروج من الصين، ونقل سلاسل التوريد الخاصة بها إلى دول أخرى، بدأت الهند تطرح نفسها كمقر بديل لهذه الاستثمارات. ويشير محللون هنود إلى أن التوترات الحدودية التي تسببها الصين تستهدف خلق جو من عدم اليقين مما يبعد هذه الاستثمارات الأجنبية التى تتطلب الاستقرار عن الهند، كما أن هذه المناوشات سوف تشتت انتباه الهند عن هدفها المتعلق بالتنمية الاقتصادية، وقد تجبرها على زيادة تحويل مواردها لتعزيز دفاعاتها مما يؤثر على اقتصادها. ومع أملهم فى حل الخلاف الحدودي بالطرق السلمية، إلا أن هؤلاء المحللين يخلصون لفكرة أنه على الهنود استيعاب حقيقة أنهم يواجهون دولة مجاورة

(الصين) تسعى لمنع صعودهم كقوة اقتصادية، وإلى أهمية تعزيز التعاون مع الولايات المتحدة وأستراليا واليابان لزيادة الأمن والعمق الاستراتيجي للهند (كمال ٢٠٢٠).

وعليه، يمكن القول أنه على الرغم من ان جائحة فيرس كوفيد-١٩ربما لم تكن لها تأثير مباشر في العلاقات بين الصين والهند، إلا أنه من المحتمل أن تتسبب في ضرر متزايد للعلاقات الثنائية. ومن المتوقع حدوث مزيد من الخلاف وسط ديناميكيات ساخنة حول الفصل بين الولايات المتحدة والصين، بالنظر إلى وضع الهند كحليف للولايات المتحدة وكصاحب مصلحة في التحركات المحتملة لسلاسل التوريد العالمية. ومع تزايد عدم اليقين ، قد تصبح العلاقات بين الصين والهند أكثر توتراً إذا لم يتم إدارتها بشكل سليم وحكيم(Rajagopalan 2020).

رابعاً: الآفاق المستقبلية للعلاقات الصينية الهندية

قد لعب الترابط الاقتصادي والتجارة دورًا مهمًا في العلاقات الصينية الهندية، وليس من المؤكد إلى أي مدى منعت التجارة والترابط الاقتصادي في حد ذاته أو قلل من الموقف إزاء القضايا الأمنية، ولكن من الواضح أنها لعبا دورًا حيويًا في تطوير التقدم على الصعيد المؤسسي. وعلى الرغم من التكهنات والسيناريوهات المتشائمة حول حتمية المنافسة بين الصين والهند، إذ بدأت كل منهما على حد سواء التنافس من أجل تحقيق تأثير اقتصادي وسياسي أكبر خاصةً في منطقة أسيا، إلا أنه يظل هناك امكانية لوجود تعاون بين القوتين الصاعدتين في آسيا. ومع ذلك، سيتطلب الأمر جهدًا أكثر تضافرًا لسد الفجوة في الفهم السياسي والاستراتيجي الموجود بينهما. وبناءً على ذلك، توجد وجهتين نظر أساسيتين فيما يتعلق بمستقبل العلاقات الصينية الهندية، فتتوقع وجهة النظرة الليبرالية للعلاقات بين الصين والهند صعودًا سلميًا لكل من العملاقين الآسيويين مع حدوث ترابط بين كلا البلدين عن طريق روابط اقتصادية قوية وأيضًا عن طريق تشارك نفس التهديدات الاجتماعية والبيئية والأمنية التي ستجبر الدولتين على العمل معًا في النهاية. ويعد التعاون بمثابة الأساس المنطقي الوحيد الذي يمكن للدولتين اختياره لتحقيق منفعتهما

المتبادلة. وأن خطر نشوب صراع عسكري حقيقيًا ليس بهذه البساطة، إذ يشهد كلا البلدين نموًا اقتصاديًا مرتفعًا في العقدين أو الثلاثة عقود الماضية، الأمر الذي يتطلب بيئة سلمية تتوافق مع التنمية الاقتصادية للبلدين (Zaman 2016, 71).

ومن ثَمَّ، في ضوء هذا الوضع الجيوستراتيجي الجيوسياسي، تبرز الأهمية القصوى لتعزيز الثقة المتبادلة وإقامة علاقة عمل قوية بين الصين والهند على مختلف المستويات وصولاً إلى أعلى المستويات. وربما لن تسنح فرصة أفضل من هذه الفرصة للبلدين لمعالجة القضايا الثنائية بكل عزم والبدء في رحلة بناء الثقة المتبادلة والتعاون وحسن النوايا. وقد لا يتم تعزيز العلاقات الثقافية والارتباط الاقتصادي بشكل جيد ما لم تفهم المراكز السياسية في الصين والهند الأبعاد الكاملة للتاريخ والعمل كشركاء ناضجين. وتعد الصين والهند بمثابة قوتين رئيسيتين في المنطقة الآسيوية في الوقت الحالي. وقد ذكر دنج شياو بينج–سياسي ومُنظر وقائد صيني– ذات مرة "أن القرن الآسيوي الحقيقي لن يتحقق إلا عندما تصبح الصين والهند دولتين متقدمتين ويسير كل منهما في هذا الاتجاه". ومن ثَمَّ، لكي لا يصبح هذا السباق مضرًا، يجب علي البلدين الوصول إلى تفاهم قوي بشأن بعض القضايا الحاسمة وأن يكون البلدان شركاء بدلاً من منافسين، وعليهم العمل معًا ونسيان خلافاتهم لتحقيق التعاون السلمي والتنمية الشاملة لصالح الشعبين بشكل خاص ولمصلحة السلام والاستقرار في العالم بشكل عام. ويعد تعزيز العلاقات والتفاعلات الاقتصادية بين البلدين بمثابة طريقة حكيمة لبناء الثقة التي قد تحول دون وقوع الصراع والمنافسة في المستقبل (Banerjee and Chowdhury 2016, 57-8).

ويمكن للصين والهند أن تتعاونا مع بعضهما بعض بشأن مبادئ المساواة السيادية والحساسية المتبادلة. وتعد قضايا – الحفاظ على السلام على طول خط السيطرة الفعلية، وزيادة الشفافية في أمور مثل بيانات مياه النهر ، وعدم السماح لأنظمة التأشيرات بالإضرار بمسائل السيادة– قضايا مهمه لكلا البلدين. وتوجد هناك العديد من المجالات، على المستويين الإقليمي والعالمي، يمكن للبلدين من خلالها العمل معًا، مثل مكافحة الإرهاب والاستكشاف المشترك لموارد الطاقة. كما يمكن لقادة البلدين رسم مسار جديد في العلاقات

الصينية الهندية إذا كانوا مستعدين لتحرير أنفسهم من الطقوسية والرمزية (Panda and Baruah 2019, 7).

أما بالنسبة لوجهة النظر الواقعية، فترى أن الصين والهند قد برزتا كقوتين عالميتين مهمتين، وفي الوقت نفسه، تتنافسان على النفوذ في المناطق الفرعية في آسيا والمحيط الهندي. كما توجد لدى الدولتين بعض المصالح المتضاربة الهامة كذلك، إذ ترى أن بذور المواجهة متأصلة بين البلدين المنخرطين في المنافسة على المستويين الإقليمي والعالمي. ويشير بعض المحللين الغربيين – في هذا الصدد –إلى أن أي تطور ملحوظ في العلاقات الصينية الهندية أمر غير مرجح وأن العلاقات بين الدولتين ستظل علاقات تنافسية. ولذلك، ربما تكون المنافسة الهادئة هي الاحتمالية الارجح. ومن ثَمَّ وفقاً لوجهة النظر هذه فإنه نظراً لوجود العديد من مصادر النزاع بين الصين والهند، فقد أدرك كلا الجانبين الحاجة إلى عدم إعادة إحياء التوترات خشية أن تؤدي إلى التنافس العلني. ولذلك، فإن حدوث منافسة هادئة هي الاحتمالية الأكثر ترجيحًا (Raghavan 2019, 16).

الخاتمة:

تعد العلاقات بين الصين والهند تركيبة فريدة من العلاقات، إذ أنه في الوقت الذي تحسنت فيه العلاقات والتفاعلات الصينية الهندية في السنوات الأخيرة، فإنها لا تزال تتذبذب بين فترات تسود فيها التفاعلات والعلاقات الودية وأخرى تسود فيها علاقات المنافسة. فبرغم وجود مجالات تعاون واضحة بين البلدين وخاصة الاقتصادية منها، إلا أنه لاتزال توجد بعض القيود والتحديات التي تحول دون تطور هذا التعاون إلى المستوى المنشود في كافة المجالات. لذلك قد حان الوقت لكلا البلدين لتقليص خلافاتهما بشكل حاسم وبناء التقارب من خلال استغلال مجالات التعاون بينهما، وإنهاء التهديدات العابرة للحدود الوطنية. كما أن التفاعل المتزايد بين شعبي البلدين في كافة المجالات هو بمثابة شرط ضروري لتوثيق العلاقات الثنائية، وتعد المصلحة الوطنية المشتركة هي القوة الأكبر التي تربط بين البلدين بشكل سلمي. وفي سبيل تعزيز الثقة الاستراتيجية، يحتاج كلا الجانبين لكبح جماح النزعة القومية القوية المفرطة في الداخل سعيًا لتسوية القضايا سلمياً. ويمكن

لكلا الجانبين أيضًا اتخاذ خطوات أكثر فاعلية لدعم بعضهما البعض في القضايا الرئيسية التي تنطوي على مصالح أساسية للطرف الآخر. وسيعكس هذا بشكل كامل الأهمية العملية لشراكتهما الاستراتيجية والتعاونية وسيلعب دورًا هامًا في تعزيز الثقة المتبادلة.وتتمثل القضية الأساسية في قيام كلا البلدين ببناء شراكة استراتيجية وتعاونية، والتخلص من عب الماضي، وإظهار الفهم المتبادل لشواغل وتطلعات الطرف الآخر واتباع مبدأ الأمن المتبادل والمتساوي بغية دفع التقارب الثنائي إلى الأمام للوصول إلى أعلى مستوياته.

ومن ثَمَّ يمكن القول في الختام أن قدرة الجارتين الاسيويتين على إدارة النزاعات الثنائية وتعميق التعاون تعتمد على الكيفية التي يقرران بها معالجة القضايا الأساسية التي تعزز انعدام الثقة المتبادل بينهما. كما يمكن النظر إلى العلاقة الاقتصادية بين البلدين بوصفها واحدة من أهم العلاقات الثنائية في سيناريو الاقتصاد العالمي، ومن المتوقع أن يستمر البلدين في هذا الاتجاه خلال السنوات القادمة. وعلى الرغم من أنه سيكون من الصعب التنبؤ بمستقبل العلاقات بين الصين والهند إلا أنه يمكن أن نجد أن العلاقة الاقتصادية بين البلدين تزداد قوتها بصورة تحول دون حدوث مواجهة.

ففي عالم التجارة والاقتصاد لا يكون هناك مجال للصدمات والمواجهات لأن مثل هذه المواجهات لن تؤثر فقط على البلدين ولكنها ستطال بتداعياتها منطقة آسيا ككل.

هوامش توضيحية:

* اتفاقية بانشيل: هي مجموعة من المبادئ التي تحكم العلاقات بين الدول، وتتمثل في (الاحترام المتبادل لوحدة أراضي وسيادة كل طرف، عدم الاعتداء المتبادل، عدم التدخل المتبادل في الشؤون الداخلية للآخر، المساواة والمنفعة المتبادلة، والتعايش السلمي).

* الإصلاحات الاقتصادية: أطلق الحزب الشيوعي الصيني بزعامة دنج شياو بينج في عام ١٩٧٨سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية تقوم على الإصلاح الداخلي والانفتاح على العالم الخارجي.

* التوازن الناعم: هو مجموعة من الاستراتيجيات غير العسكرية التي تسعى إلى تقويض القوة النسبية للدول المهددة عبر التنسيق الثنائي والمتعدد الأطراف.

قائمة المصادر:

الأحمر، فادي عبد الغني. ٢٠٢٠. "المعضلة الأمنية وأثرها في التنافس الصيني–الهندي." *المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية* ٤، عدد.١(مارس): ١٢٦–١٤٣.

باراواه، براناميتا .٢٠١٤. "انقلاب التحالفات: إعادة تشكيل العلاقات الإقليمية والدولية في شرق أسيا." ١ سبتمبر، ٢٠١٤. https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/

كمال، محمد مصطفي. ٢٠٢٠."كورونا والفيل والتنين". المصري اليوم. ٨ يونيو، https://www.almasryalyoum.com/news/details/1985832.٢٠٢٠

لبنى، جصاص. ٢٠١٧. "أبعاد التنافس الصيني الهندي للهيمنة الإقليمية في جنوب أسيا." أطروحة دكتوراة، جامعة الحاج لخضر باتنة/ كلية الحقوق والعلوم السياسية.

List of References:

Acharya, Amitra. 2017. *East of India, South of China: Sino-Indian Encounters in Southeast Asia*. New Delhi: Oxford University press.

Arif, Sheikh Mohd. 2013. "A History of Sino-Indian Relations: From Conflict to Cooperation." *Academic Research Journals* 1, no.4: 110-18.

Banerjee, Atreyee, and Madhurima Chowdhury. 2016. "India-China Relations a Sino-Indian Perspective." In *India and China Relations: Historical, Cultural and Security Issues*, edited by G. Jayachandra Reddy, 101-118. Sri Venkateswara University: UGC Center for Southeast Asian Pacific Studies.

Choudhry, Misbah Tanveer, Enrico Marelli, and Marcello Signorelli.2020. "China, and India's Global Integration in the Process of Economic Development." In *China-India Relations: Geo-political Competition, Economic Cooperation, Cultural Exchange and Business Ties*, edited by Young Chan Kim, 59-80. Switzerland: Springer.

Cunningham, Philip. 2020. "A Diplomatic Precedent for Resolving Sion-India Tensions." July 2, 2020. https://www.chinausfocus.com/peace-security/a-diplomatic-precedent-for-resolving-sino-indian-tensions.

Gilboy, George J., and Eric Higinbotham. 2014. "Double Trouble.: A Realist View of Chinese and Indian power." *The Washington Quarterly* 36, no.3: 125-42. doi.org/10.1080/0163660X.2013.825554

Government of India. 2015. "Joint Statement between the India and China during Prime Minister's visit to China." May 16, 2015. https://www.business-standard.com/article/government-press-release/joint-statement-between-the-india-and-china-during-prime-minister-s-115051500305_1.html

Hellstrom, Jerker, and Kaan Korkmaz. 2011. "Managing Mutual Mistrust: Understanding Chinese Perspectives on Sino – Indian Relations." FOI. Report, September 2011. https://www.foi.se/rest-api/report/FOI-R--3271--SE.

Li, Zhang. 2010. "China – India Relations: Strategic Engagement and Challenges." Centre For Asian Studies. Report no.34. September 2010. https://www.ifri.org/sites/default/files/atoms/files/asievisions34zhangli.pdf.

Maurya, D. Kumar. 2017. "Recent Development of Sino-Indian Relations: Economic Perspective." *International Journal of English Language* 5, no.8: 1215-20.

Ministry of Commerce & Industry.2021. "Trade Deficit Between India and China." PIB Delhi. February 3, 2021. https://pib.gov.in/PressReleasePage.aspx?PRID=1694820.

Ondris, Juraj. 2016. "China-India Relations in The New Millennium." *Economic Review* 45, no.2: 170-80.

Panda, Jagannath P., and AtmajaGohain Baruah. 2019. "Foreseeing India-China Relations: The Compromised Context of Rapprochement." East-West Centre. Report no.138. July 2019. http://dcac.du.ac.in/documents/E-Resource/2020/Metrial/403Cihnnita Baruah2.pdf.

Pant, Harsh V., and Kartik Bommakanti. 2019. "India's National Security: Challenges and Dilemmas." *International Affairs* 95, no.4:835–57.

---.2014. "The Growing Complexity of Sino-Indian Ties, Strategic Studies Institute." US Army War College. June 2014. https://www.jstor.org/stable/resrep11423?seq=1#metadata_info_tab_contents.

Passin, Herbert.1961. "Sino-Indian Cultural Relations." *The China Quarterly*, no.7 (September):85-100.

Raghavan, Srinath. 2019. "The Security Dilemma and India-China Relations." *Asian Security* 15, no.1: 60-72.

Rajagopalan,Rajeswari Pillai. 2020. " How Is COVID-19 Reshaping China-India Relations?" The Diplomat. April 2, 2020. https://thediplomat.com/2020/04/how-is-covid-19-reshaping-china-india-relations/.

Ratha, Keshab Chandra, and Sushanta Kumar Mahaptra. 2015. "Recasting Sino-Indian Relations: Towards A Closer Development Partnership." *Strategic Analysis* 39, no.6: 696- 709. doi:10.1080/09700161.2015.1090683.

Sahu, Dipika. 2018. "Impact of Bilateral Trade Between India and China on Economic Growth of India." *International Journal of Management, IT and Engineering* 8, no.2 (February): 183-96.

Saran, Shyam. 2017. "Changing Dynamics in India-China Relations." *China Report* 53, no.2: 72-95.

Sheen, Seong Ho. 2019. "China's Military Power Trajectory." East Asia Institute. Working Paper. April 2019. http://www.eai.or.kr/avanplus/filedownload.asp?o_file=20190404164236655443233.pdf

Siddiqi, Farhan Hanif. 2012. "India-China Relations in the 21st Century: Impact on Regional and Global Politics." *Pakistan Horizon* 65, no.2: 59-72.

Singh, ZorawarDaulet. 2014. "A New China Engages India." *Economic and Political Weekly* 48, no.39 (September): 10-13.

Sridharan, E. 2017. "Sino-India Relations Since 1949". April 2017. https://www.researchgate.net/publication/316328574_Sino-India_Relations_since_1949

Sundararman, Shankari.2018. "India-ASEAN Relations: Acting East in The Indo-Pacific." *International Studies* 54, no.1(August): 62-81. doi.org/10.1177/0020881718787575.

The Hindu. 2020. "70 Years of Diplomatic Relations Between China and India: 1950-2020." March 13, 2020. https://www.thehindu.com/brandhub/70-years-of-diplomatic-relations-between-china-and-india-1950-2020/article31219737.ece.

Vandewalle, Laurence. 2016. "India and China: Too Close for Comfort?" European Parliament. Policy Department. July 2016. https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/IDAN/2016/570466/EXPO_IDA(2016)570466_EN.pdf.

Wang, Bo, PelagiaKarpathiotaki, and Xinmin Sui. 2019. "Interactive Management of Sino-Indian Border Disputes: A Game Theory Analysis." *Journal of South Asian Studies* 7, no.3: 67-81.

Zaman, Sabrina. 2016. "Future Scenario of China and India Relation: Confrontation to Cooperation." In *Dynamics Of India And China Relations: Implications For New World Order*, edited by G.Jayachandra Reddy, 63-85. Sri Venkateswara University: UGC Centre For Southeast Asian Pacific Studies.

Zhang, Jiadong, and Qian Sun. 2019. "China-India Relations: A Premature Strategic Competition Between the Dragon and The Elephant." *Issues and Studies: A Social Quarterly on China, Taiwan and East Asian Affairs* 55, no.3: 1-20.